A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/42/189
S/18768
31 March 1987
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والاربعون
البنود ٣٦ و ٥٠ و ٥١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ و ٧٤ من القائمة الاولية*
السنة الدولية للسلم
وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية
الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية
الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة
المؤتمر العالمي لنزع السلاح
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين

مجلس الامن
السنة الثانية والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

اتشرف بأن أبعث اليكم طي هذا بنسخة من الوثائق الختامية للدورة العادية للجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمساعدة

---

* A/42/50 و Corr.1 .

المتبادلة ، المعقودة في ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ في موسكو (انظر المرفقات الاول والثاني والثالث) .

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه المواد بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٥٠ و ٥١ و ٦٣ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٦ و ٧٣ و ٧٤ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ . بيلونوغوف

المرفق الاول

بيان صادر عن دورة لجنة وزراء خارجية
الدول الاطراف في معاهدة وارسو

انعقدت في موسكو في يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ الدورة العادية للجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة .

واشترك في هذه الدورة وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أ. أ. شفرنادزه ووزير خارجية بلغاريا ب. ملادينوف ووزير خارجية بولندا م. اجيخوفسكي ، ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ب. خنيوبك ووزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية أر. فيشر ووزير خارجية رومانيا أ. توتو ووزير خارجية هنغاريا ب. فاركوني .

١ - وتبادل وزراء الخارجية الآراء بشأن الحالة السائدة في أوروبا وفي العالم بأكمله . وتركزت المناقشات حول قضايا عصرنا الرئيسية وهي ازالة الخطر النووي وتخليص البشرية من عبء الأسلحة النووية وغيرها من الاسلحة ، وتعزيز الأمن في أوروبا وفي العالم عامة ، وتطوير التعاون الدولي .

وبعد أن أعرب المشاركون في الاجتماع عن قلق حكوماتهم بشأن استمرار الحالة الدولية المعقدة نتيجة لاشتداد سباق التسلح ولا سيما سباق التسلح النووي نظرا لما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة حلف شمال الاطلسي من أعمال ، أكدوا ضرورة تعزيز وتوحيد الجهود التي تبذلها جميع الدول من أجل نزع السلاح والعمل بحزم على بناء عالم خال من الاسلحة النووية ومن العنف .

وأشير في الدورة كذلك الى أن الاقتراحات واسعة النطاق التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي في لقاء ريكيافيك تدل على نهج نوعي جديد إزاء مشاكل نزع السلاح وتمثل مزيدا من التطوير لبرنامج اقامة عالم خال من الاسلحة النووية الوارد في بيان الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي ألقاه في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (انظر A/41/97) . إن الدول الاطراف في معاهدة وارسو مصممة على المضي قدما انطلاقا مما أنجز في ايسلندا نحو تحقيق تخفيضات جذرية كبيرة في الاسلحة

النووية والقضاء عليها ، وتجنب امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي والامتثال الصارم لنظام معاهدة حظر القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومن الضروري بذل كل ما في الوسع من أجل تحويل التفاهمات التي بانت معالمها الى اتفاقيات محددة . وفي هذا الصدد أعربت الدول الأطراف في معاهدة وارسو مرة أخرى عن رغبتها في مواصلة الحوار السياسي بين الدول وتعميقه .

وأكدت الدول الممثلة في الدورة ضرورة القيام على وجه السرعة بالتوقيع على اتفاق منفصل بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية تتم بموجبه ازالة جميع القذائف المتوسطة الاجل السوفياتية والامريكية الموجودة في أوروبا . كما أعربت عن تأييدها للاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد ، واشادت باستعداد الاتحاد السوفياتي لكي يقوم ، فور توقيع هذا الاتفاق ، بسحب القذائف التعبوية الابعد مدى من تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية بوافقة حكومتي هذين البلدين . وفيما يتعلق بالقذائف التعبوية الاخرى ، فإن الاتحاد السوفياتي مستعد للدخول فورا في مفاوضات تهدف الى تخفيضها والقضاء التام عليها . ومن شأن الاسراع بإبرام اتفاق بشأن القذائف المتوسطة المدى أن يفتح الطريق نحو تخليص أوروبا كلية من الاسلحة النووية .

وأعرب المشاركون في الدورة عن تأييدهم للوقف الفوري لتنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي وكذلك تطوير مشاريع "مبادرة الدفاع الاوروبية" الشبيهة بها ، آخذين في الحسبان النتائج الوخيمة للغاية المترتبة على تنفيذ هذه الخطط .

وتؤكد الدول الاطراف في معاهدة وارسو تصميمها على العمل في سبيل الحظر العام الكامل للتجارب النووية كما تعرب عن تأييدها لبدء مفاوضات تهدف الى إبرام اتفاق بشأن هذه المسألة في أقرب وقت .

٢ - ودرست الدورة بالتفصيل المسائل المرتبطة بتعزيز المقترحات الواردة في نداء بودابست الموجه من الدول الاطراف في معاهدة وارسو . وأكدت الدورة من جديد تصميم هذه الدول على إجراء تخفيض كبير في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في اوروبا بحيث يبلغ ما يجريه الحلفان العسكريان والسياسيان بحلول بداية التسعينات ٢٥ في المائة من المستوى الحالي ، مع تخفيض مقابل في النفقات العسكرية للبلدان حتى يمكن لعملية التخفيض أن تستمر في المستقبل أيضا .

٣ - ان البلدان الاشتراكية المتحالفة تؤيد تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في اوروبا تدريجيا مع المحافظة باستمرار على التوازن العسكري على مستويات متناقصة دوما وهي ترى انه من الضروري في الحالات التي يكون التوازن فيها مختلا فيما يتعلق بأية عناصر معينة ، أن يتم تقديم الاختلال عن طريق إجراء التخفيضات التي يقتضيها الامر . وتعلق الدول الاطراف في معاهدة وارسو أهمية كبيرة على أن يكون تخفيض مستوى المواجهة العسكرية مصحوبا بتدابير تشمل في المقام الاول ميدان تخفيض الاسلحة وتقلل من إمكانية وقوع هجوم مباغت إن لم تقض تماما على هذه الإمكانية .

٤ - وشدد الوزراء على رغبة بلدانهم في تحقيق نتائج إيجابية في محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات والاسلحة في اوروبا الوسطى .

٥ - ويرى المشاركون في الدورة ان إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية في البلقان وفي وسط اوروبا وشمالها وفي أجزاء أخرى منها من شانها أن تخدم الاهداف المتمثلة في تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في اوروبا وتعزيز الامن الاوروبي الشامل . وأعلنوا عن تصميم بلادهم على تنفيذ المقترحات التي قدمتها في هذا الشأن الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا .

٦ - إن الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو تؤيد أن يُنص في الاتفاقات التي تجرى صياغتها بشأن قضايا نزع السلاح على وضع نظام دقيق وفعال للتحقق يتفق مع تدابير نزع السلاح ويتدرج حتى ليشمل التفتيش في الموقع .

٧ - وشدد المشتركون في الدورة على أن حرمة الحدود واحترام الحقائق الاقليمية والسياسية القائمة هما شرط لا يمكن الاستغناء عنه لحفظ السلم الدائم في اوروبا . كما أن ما يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين هو أنشطة قوى الانتقام وخاصة في جمهورية المانيا الاتحادية وتشجيع روح الانتقام بغض النظر عن مكان تواجدها .

٨ - إن الدول الاطراف في معاهدة وارسو مصممة تصميما تاما على إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين بالتعاون مع البلدان الاخرى ، وهي ستواصل الإسهام في توسيع وتعميق التعاون الدولي في جميع الميادين ، العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية ، بقصد إقامة ذلك النظام .

إن قيام حوار بناء داخل المجتمع الدولي ، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الاطراف ، بشأن أسس بناء عالم آمن بالنسبة الى الجميع ، من شأنه أن يسمح بتحديد أكثر الطرق فعالية وأنجع التدابير اللازمة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية وفقا لتطلعات جميع الشعوب مع تكييفها مع حقائق عصر الذرة والفضاء .

٩ - وشدد المشاركون في الدورة مرة أخرى على ضرورة احترام جميع الدول الشديد لمبادئ الاستقلال الوطني والسيادة ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحرمة الحدود والسلامة الإقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة وغيرها من مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة ، والبيان الختامي لمؤتمر هلسنكي وأسس العلاقات الدولية الاخرى المتعارف عليها عموما .

١٠ - وناقش الوزراء بالتفصيل سير اجتماع فيينا لممثلي الدول الاطراف في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، الذي يستهدف إعطاء عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا حافزا جديدا ، وأصدروا بيانا بشأن هذا الموضوع .

١١ - وبحث المشتركون في الدورة مسالة حظر الاسلحة الكيميائية ، وأصدروا بيانا مناسبا .

١٢ - وقام الوزراء ببحث وتنسيق التدابير المحددة التي ترمي الى تعزيز وحدة وتلاحم الدول الأعضاء في معاهدة وارسو وعلاقات الصداقة والتحالف التي تربط بينها والى زيادة تفاعلها في تنفيذ سياسة منسقة تستهدف تحقيق نزع السلاح وتوطيد السلم والتعاون الدولي الواسع النطاق .

وقد سادت دورة لجنة وزراء الخارجية روح الصداقة والتعاون الرفاقي . وسوف تعقد الدورة القادمة للجنة في براغ .

المرفق الثاني

بيان صادر عن وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو بشأن تعزيز عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وانجاح اجتماع فيينا

يلاحظ وزراء خارجية بلغاريا ، وهنغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وبولندا ، ورومانيا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا أن اجتماع فيينا لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد دخل في مرحلة حاسمة هي مرحلة التوصل الى اتفاقات ملموسة تشمل كامل نطاق وثيقة هلسنكي الختامية كوحدة متكاملة ، وتستهدف تيسير التنفيذ العملي المستمر لاحكامها .

ويؤكد الوزراء من جديد التزام بلدانهم بتعزيز وتعميق عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي يمكن أن تدعم الانفراج وتجعله عالمي النطاق . ومن شأن هذا أن يساعد في اقامة وتطوير العلاقات بين الدول المشاركة في المؤتمر على الاساس المتين الراسخ الذي تقوم عليه جميع مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية ، بغية تحسين حياة جميع الشعوب بوجه عام ، وحياة كل فرد بوجه خاص ، حتى يتسنى التمتع بمزايا السلم والنظر الى المستقبل في ثقة .

وفي ظل الظروف السائدة حاليا ، ترى هذه البلدان أن الهدف الرئيسي لاجتماع فيينا هو الارتقاء بعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الى مستوى جديد نوعيا ، وجعلها أكثر نشاطا ، وتعزيز التعاون في مجال الامن وفي الميادين السياسية والاقتصادية والانسانية بين الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

ويرى الوزراء انه ينبغي أن تؤدي الاقتراحات التي يقدمها المشتركون في اجتماع فيينا الى تحقيق هذه الاهداف ، كما ينبغي أن يناقش هذا المحفل المشاكل الملحة التي تمثل أكبر مصدر قلق لشعوب أوروبا ولكل فرد ، مثل نزع السلاح ، وتوطيد السلم والامن ، وبناء الثقة ، وتوسيع نطاق التعاون في جميع الميادين .

وبالنظر الى الحاجة الخاصة الى تيسير تحقيق نزع السلاح في أوروبا وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، أشار الوزراء الى أن الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المرحلة الاولى من المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في

أوروبا توجه الدول المشتركة الى الانتقال الى وضع نظام متكامل يشمل تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح . وقد ناقش الوزراء هذه المسائل بإسهاب في ضوء نداء بودابست الموجه من الدول الاطراف في معاهدة وارسو والاقتراحات المقدمة من البلدان الاشتراكية في اجتماع فيينا بشأن الانتقال الى محادثات محددة تتناول اجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال ، وذلك في اطار محفل مناسب ، أي مؤتمر . ويرى الوزراء أن قضايا الأمن ونزع السلاح يجب أن تُدرس وتُحل في اطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد الاقتراح الذي قدمته بلدانهم في اجتماع فيينا ، والداعي الى توسيع نطاق ولاية مؤتمر استكهولم لتناقش فيه بصفة محددة مسائل نزع السلاح أيضا .

وسيمكن اجراء هذه المحادثات في نفس الوقت الذي تتم فيه صياغة تدابير بناء الثقة التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها في المرحلة التمهيدية من مؤتمر استكهولم ، أو التي يمكن أن تقترح في المستقبل ، بما في ذلك إحداث تخفيض تدريجي في الانشطة العسكرية ، ولاسيما الانشطة التي يقوم بها التحالفان العسكريان ، والإخطار بالتدريبات المستقلة التي تقوم بها القوات الجوية والقوات البحرية ، وشمول أراضي جميع البلدان المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتدابير بناء الثقة ، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة والأمن . كذلك فانه يمكن أن تصبح موضوعا للمناقشة تدابير بناء الثقة وتعزيز الاستقرار العسكري الاستراتيجي في أوروبا ، الجديدة أساسا والمتصلة بصورة مباشرة بالتخفيضات في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية والنفقات العسكرية ، والتي من شأنها تيسير التوصل الى اتفاقات والمساعدة على تحقيق التكافؤ العسكري على أدنى مستوى ممكن .

ان الدول الممثلة في هذه الدورة تدعو الى مشاركة البلدان المحايدة وغير المنحازة مشاركة نشطة في دراسة الجوانب العسكرية للأمن الاوروبي في جميع مراحله ؛ وترى أن هذه البلدان يمكنها ، بما لها من دور ايجابي في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الاسهام بصورة ملموسة في قضية نزع السلاح في أوروبا .

وكان البدء في مشاورات غير رسمية بين ممثلي البلدان المشتركة في اجتماع فيينا ، من أعضاء معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي ، يمثل تطورا جديدا . وتأمل الدول الممثلة في هذه الدورة في أن تساعد هذه المشاورات في حل القضايا المتصلة بالانتقال الى اجراء مفاوضات موضوعية بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، على أساس اتخاذ قرار بشأن ولاية هذه المفاوضات أثناء اجتماع فيينا ، وتضمينه في الوثيقة الختامية للاجتماع .

ان الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو على استعداد للقيام ، على أساس المساواة في الحقوق ، والتوازن ، والمعاملة بالمثل ، والاحترام المتكافئ للمصالح الامنية لجميع البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بالبحث عن نهج مقبولة من الجانبين بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية على نطاق اوروبا بأسرها .

وفي حالة انتهاء إجتماع فيينا الى نتائج عملية ملموسة سيتهيأ جو أنسب لاحراز تقدم في المحادثات المتعلقة بالحد من الاسلحة النووية وتخفيضها ، ومنع تسليح الفضاء الخارجي . كذلك ، فإن تحقيق مصالح السلم ، وتهيئة جو من الثقة ، والاحترام المتبادل والصداقة بين الشعوب ، هي مسائل تقتضي وقف جميع المحاولات الرامية الى بث روح العداء للشيوعية ونشر العنصرية والشوفينية والتعصب القومي .

ان الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر في موسكو بشأن تنمية التعاون الانساني ، يتيح المجال لدراسة مجمل مسائل التعاون في هذا الميدان بين الدول المشتركة ، هو اقتراح يساعد على إحراز تقدم بالنسبة لمجموعة القضايا الانسانية باكملها في جميع البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وفقا لوثيقة هلسينكي الختامية . والدول الاطراف في معاهدة وارسو تحث جميع البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا على اتخاذ موقف مؤيد لعقد مؤتمر انساني ؛ كما تدعو الى إجراء مناقشات شاملة في ذلك المحفل ، هدفها تحقيق نتائج عملية .

ان الاقتراحات المشتركة المقدمة من البلدان الاشتراكية وبلدان أخرى ، ومن بينها الاقتراح الداعي الى عقد ندوة في كراكوف عن التراث الثقافي ، ومبادرة هنغاريا بشأن تشجيع ترجمة الاعمال الادبية الى اللغات الاقل انتشارا والمستخدمة في الدول المشتركة ونشرها وتوزيعها ، وكذلك الاقتراح المقدم من رومانيا بشأن عقد مؤتمر يعنى بتعليم وتدريب الكوادر ، وبالمسائل المتصلة بالجريمة وادمان الكحول وادمان المخدرات هي اقتراحات تستهدف زيادة تطوير وتعميق عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في ميادين الاتصالات والاعلام والثقافة . وسعيا لتحقيق الهدف نفسه ، قدمت البلدان الاشتراكية عددا من الاقتراحات الداعية الى إيجاد حلول لقضايا هامة أخرى من بينها ، على سبيل المثال ، البطالة ، والامية ، ووضع الشباب ، وتحقيق المساواة للمرأة ، والتعاون في ميدان الاعلام الجماهيري .

وستسعى الدول الممثلة في الدورة نحو التوصل الى اتفاقات مقبولة بصورة متبادلة مع سائر الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا بشان المسائل ذات الصلة بالميدان الانساني .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تناشد جميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا أن تبذل جهدها كي يفضي اجتماع فيينا اعماله بإتخاذ قرارات مجدية ومتوازنة .

ان الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو عاقدة العزم على بذل كلما في وسعها كي تسود إجتماع فيينا روح بنّاءة وعملية ، وذلك حتى تكون قراراته مظهرا لاسلوب التفكير الجديد في ميدان الشؤون الدولية ، وحتى يسهم في تعزيز السلم والامن وتنمية التعاون في اوروبا وفي جميع انحاء العالم .

المرفق الثالث

بيان صادر عن الدول الاطراف في معاهدة وارسو
بشأن فرض حظر على الاسلحة الكيميائية

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، انطلاقا من حرصها على مصالح تعزيز السلم الدولي والامن الشامل وتحقيق نزع السلاح ، تدعو بشدة الى فرض حظر على الاسلحة الكيميائية ، وإبادة المخزون الحالي منها ، والقضاء على القاعدة الصناعية لانتاجها . ومن الاهداف الرئيسية في ميدان السياسة الخارجية لهذه الدول الانتهاء بأسرع ما يمكن من المحادثات المتعلقة بفرض حظر كامل وشامل على الاسلحة الكيميائية .

ومن بين العقبات الخطيرة التي تحول دون بلوغ هذا الهدف الخطط الرامية الى انتاج أنواع ثنائية الشحنة من الاسلحة الكيميائية ووزعها في اوروبا . وتتعارض هذه الخطط مع مطالب المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بضرورة حظر الاسلحة النووية وابادتها .

ان الدول الاشتراكية المتحالفة ستظل من جانبها تبذل كل ما في وسعها من أجل إبرام اتفاقية في هذا الصدد بأسرع ما يمكن . وبغية التوصل الى حلول في المحادثات بشأن المسائل التي مازالت تحول دون إكمال الاعمال المتصلة بالاتفاقية ، قدمت الدول الاشتراكية اقتراحات جديدة في مؤتمر نزع السلاح ، تتعلق بالاعلان عن مستودعات الاسلحة الكيميائية ، وضمان عدم انتاج مثل هذه الاسلحة في الصناعات الكيميائية المدنية ، وممارسة الرقابة ، بما في ذلك الرقابة الدولية في المواقع ، والقيام بعمليات التحقق بناء على الطلب .

ان المبادرات الرئيسية التي تقدمت بها الدول الاشتراكية من أجل التعجيل بالمحادثات وتنشيطها الى جانب الاقتراحات المقدمة من سائر البلدان المشتركة في مؤتمر نزع السلاح ، قد أتاحت تذليل الكثير من العقبات التي تواجه التوصل الى اتفاق مقبول من الجانبين . وقد تهيأت الشروط الاساسية اللازمة للقيام ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراحات المقدمة من الاطراف المشتركة في مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، بتسوية القضايا المعلقة في المحادثات في هذا العام فعلا ، والتوصل الى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تضمن بشكل فعّال فرض حظر كامل وشامل على استحداث وانتاج الاسلحة الكيميائية ، وإبادة جميع مخزوناتها في أقرب وقت ممكن ، وضمان عدم عودتها للظهور

أبدا في أي مكان . وينبغي عدم اهدار الفرصة الحقيقية السانحة لإبادة الاسلحة الكيميائية والقضاء الى الابد على الخطر الكيميائي الذي يهدد البشرية جمعاء .

ان الدول الاشتراكية المتحالفة ، تريد تخليص أوروبا ، وكل منطقة من مناطقها ، من الاسلحة الكيميائية . وهي تؤكد من جديد تاييدها للمبادرات التي تقدمت بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا بشأن انشاء مناطق خالية من الاسلحة الكيميائية في وسط اوروبا وشبه جزيرة البلقان على التوالي ، بوصف ذلك اسهاما رئيسيا في الجهود الرامية الى درء خطر استعمال الاسلحة النووية .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، انطلاقا من موقفها القائم على المبدأ ، تدعو الى تطبيق أشد نظم التحقق ، بما في ذلك التحقق الدولي ، من أجل رصد امتثال الدول الموقعة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية . وهي تؤكد من جديد استعدادها للسعي ، على هذا الاساس ، نحو إيجاد حلول مقبولة من الجانبين للقضايا المتصلة بتنفيذ جميع الاطراف لاحكام الاتفاقية وبناء الثقة بين الدول الموقعة عليها .

ان الدول الممثلة في الدورة ، انطلاقا من رغبتها في الانتهاء في أقرب وقت من صياغة اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وإبادتها ، وفي تهيئة الظروف اللازمة لذلك ، تحث جميع الدول على ما يلي :

الامتناع عن اتخاذ اية خطوات يمكن أن تعقد عملية التوصل في المحادثات الى اتفاق مقبول من الجانبين ، او تؤدي الى إبطاء سير هذه العملية ؛

عدم انتاج الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك النوع الثنائي الشحنة والنوع المتعدد العناصر ، وعدم وزع الاسلحة الكيمائية في أراض أجنبية وسحبها من الاراضي الاجنبية التي وزعت فيها بالفعل ، وعدم سماح الدول التي لا توجد على أراضيها أسلحة كيميائية بوزع هذه الاسلحة هناك .

ولضمان إحراز تقدم حاسم نحو التوصل الى اتفاق بشأن القضاء على الترسانات الكيميائية ، يلزم الآن بشكل خاص ، أن تكشف جميع الاطراف المشتركة في المحادثات ، عن إرادة سياسية ، وعن واقعية ، وقدر كبير من الاحساس بالمسؤولية .

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو تناشد بالحاح بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وجميع الاطراف المشتركة في مؤتمر نزع السلاح أن تتعاون معها ببذل جهود مشتركة ، من أجل تذليل العقبات الباقية التي تعرقل سير المحادثات ، والانتهاء من صياغة اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية في غضون هذا العام ، حتى يتسنى الشروع ، في أقرب وقت ، في القضاء الكامل والشامل على الاسلحة الكيميائية وعلى القاعدة الصناعية لانتاجها .

وتؤمن الدول الممثلة في الدورة بأن عام ١٩٨٧ يمكن ، بل ويجب ، أن يصبح عاما لبدء نزع السلاح الكيميائي العام الكامل .

- - - - -